القدرة والارادة وبين متعلق السمع والبصر عموم وخصوص من وجه
يجتمع الاربعة في تعلقها بالوجود الممكن وتنفرد القدرة والارادة
بتعلقها بالمعدوم الممكن وينفرد السمع والبصر بتعلقهما بالموجود غير
الممكن والله اعلم ثم شرع في القسم الثاني مما يجب على المكلف
من اقسام الحكم العقلي فقال **ويستحيل** في حقه تعلى **ضد هذه الصفات**
الواجبات المتقدم ذكرها واطلق على الكل ضدا بحسب اللغة لان الضد في
اللغة اعم لصدقه على انواع المنافيات كلها سواء كانت وجودية او
عدمية فكانه يقول ويستحيل في حقه تعلى كل ما ينافي صفة من صفاته
الاول هذا وان استفيد من كلام الناظم وجرت هذه الاضداد منها ما هو
نقيض حقيقة ومنها ما هو مساو للنقيض ومنها ما هو ضد حقيقة
وسنبينه على كل في محله ان شاء الله تعلى وسمعت سيدي محمد بن الشيخ
عبد الله يقول في تعريف النقيض الحقيقي هو سلب الحكم بلا او
ليس مع اعادة اللفظ بعينه هـ وقد ذكرها الناظم رحمه الله مرتبة على
حسب ترتيب الصفات الواجبات على طريقة اللف والنشر المرتب
الاول للاول والثاني للثاني والثالث للثالث وهكذا فقال **العدم**
نقيض الصفة الاولى وهي الوجود وليس هو نقيضا له حقيقة بل هو مساو
للنقيض لان نقيض الوجود الحقيقي لا وجود او ليس بموجود والعدم
مساو لقولك لا وجود لان المساوي للنقيض نقيض على اصح القولين
الحدوث نقيض الصفة الثانية وهي القدم على سبيل المساواة لان نقيضه
الحقيقي ليس بقديم واشار بقوله **ذا السواء ثبات** للعدم والحدوث لان ذا
يشار بها للمفرد وللمثنى والجمع فلا حاجة حينئذ لقول الشارح

بتاويل

٣٢

بتاويل ما ذكر اي انما يوصف بالقدم والحدوث الحوادث لا القديم
جل وعلا **وكذا الفنا** مستحيل في حقه تعلى لانه من صفات الحوادث
وهو نقيض الصفة الثالثة وهي البقاء على سبيل المساواة كما مر **وكذا**
الافتقار مستحيل ايضا في حقه تعلى وهو نقيض الصفة الرابعة وهي
الغنا على سبيل المساواة ايضا وقوله **عده** يحتمل عوده لاقرب مذكور
وهو الافتقار اي عد الافتقار من قبيل المستحيل وهو الظاهر ويحتمل
عوده للفنا ايضا بتاويل ما ذكر لا ان يلزم عليه اجراء الضمير مع كون
العطف باو وهو شاذ والله اعلم والمعنى ان الفناء والافتقار معدودان
من المستحيلات ولا يوصف بهما الا الحوادث **و**كذا يستحيل في حقه تعلى
ان يماثل شيئا من الحوادث بان يكون جرما او عرضا او يتصف بصفة حادثة
او يماثله بشيء من خلقه في ذاته بان توجد ذات تشبه ذاته او صفاته
بان يتصف احد بصفة من صفاته فيماثل في كلام الناظم يصح بناؤه للفاعل
او المفعول وهو نقيض الصفة الخامسة وهو المخالفة على سبيل المساواة
ومن لوازم المماثلة ايضا ان يكون تعلى في جهة من الجهات الست لانه
لا يعمرها الا الاجرام او تكون له هو جهة من عوارض الجسم او يتقيد في حيز
بزمان او مكان او يتصف بالصغر او الكبر او يتصف بالاغراض في الافعال
والاحكام وذلك لان الله سبحانه وتعلى مباين لخلقه في سائر المراتب
فلا يحل ولا يكون محلا اذ لو حل الحادث بالقديم لصح قول اهل التجسيم
ومراده من الوصول فهو غير الحصول وقال الشيخ محي الدين في عقيدته
الكبرى اعلم ان الله تعلى واحد بالاجماع ومقام الواحد يتعالى ان يحل فيه شيء
او يحل هو في شيء او يتحد بشيء هـ نقله في المبحث السادس من اليواقيت

Copyright © King Saud University